

Distr.: General  
2 July 2012  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



## الدورة السادسة

فيينا، ١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة  
المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها: بروتوكول  
مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لترويج  
ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر  
والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة  
عبر الوطنية

تقرير من الأمانة

## أولاً - مقدمة

١ - في قرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية  
٣/٥ المعنون "تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو،  
المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، طلب المؤتمر إلى الأمانة  
أن تعقد اجتماعاً لفريق من الخبراء لإعداد ورقة مناقشة بشأن تهريب المهاجرين عن طريق  
البحر، وأن تضع أدوات لمساعدة الدول الأطراف في مساعيها من أجل تعزيز سلامة وأمن  
وثائق السفر والهوية وتشجيع التعاون بين الدول الأطراف بغية وضع حد لإساءة استعمال

\* CTOC/COP/2012/1.



وثائق السفر أو الهوية. كما طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تقدّم إليه في دورته السادسة تقريراً عن الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تشجيع ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٢- ورحب المؤتمر في ذلك القرار بنتائج المشاورات التي عقدها الخبراء الحكوميون خلال الدورة الخامسة وقرّر إنشاء فريق عامل مؤقت حكومي دولي مفتوح العضوية وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٣٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، والفقرة ٢ من المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، يرأسه أحد أعضاء مكتبه، لكي يسدي إليه المشورة ويساعده على تنفيذ ولايته المتعلقة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. وعلاوة على ذلك، قرّر المؤتمر أن يعقد الفريق العامل المؤقت الحكومي الدولي المفتوح العضوية مشاورات خلال دورة المؤتمر السادسة من أجل تبادل المعلومات عن جملة أمور منها الخبرات والممارسات في مجال تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

٣- ويتضمن هذا التقرير معلومات عن الأعمال التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لدعم الدول الأطراف في تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

## ثانياً - تنفيذ قرار المؤتمر ٣/٥

### ألف - ورقة المناقشة المتعلقة بتهريب المهاجرين عن طريق البحر

٤- عملاً بالقرار ٣/٥، عقد المكتب اجتماعاً لفريق الخبراء من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لإعداد ورقة مناقشة بشأن تهريب المهاجرين عن طريق البحر. وحضره خبراء متمرسون في هذا الشأن من مناطق مختلفة، بما يشمل غرب أفريقيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وغرب أوروبا وجنوبها، وأمريكا الشمالية والوسطى، وكانوا يمثلون نظماً قانونية متنوعة ومناظير عملياتية شتى. وناقش الخبراء المواضيع التالية:

(أ) حالة تهريب المهاجرين عن طريق البحر "التعاريف والأنماط والاتجاهات والنطاق؛

(ب) طرائق العمل: الأشخاص الضالعون في عملية التهريب وأدوارهم ومسار التهريب وأجرة التهريب والأرباح؛

- (ج) التصدي والتحقيق: الهيئات المعنية وأدوارها في التصدي لتهريب المهاجرين عن طريق البحر، بما يشمل اكتشاف عمليات التهريب واعتراضها وعمليات الإنقاذ في البحر وتوفير الحماية والمساعدة وعمليات الاستقصاء البحرية والتحقيق مع المهريين العاملين على البر؛
- (د) التنسيق والتعاون: التعاون فيما بين مختلف القطاعات والوكالات، والتنسيق والتعاون في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي؛ والتشارك في المعلومات وتبادلها على الصعيد الدولي.
- ٥- وعلاوة على ذلك، تبادل الخبراء معلومات عن التحديات والممارسات الإيجابية المتعلقة بمحاكمة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وبأعمال التحقيق والملاحقة القضائية في حالات تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وبمنع تلك الجريمة والتعاون على التصدي لها.
- ٦- وكان الهدف من ورقة المناقشة، التي أعدت عن تهريب المهاجرين عن طريق البحر<sup>(١)</sup> وأصدرها المكتب بعد اجتماع فريق الخبراء في عام ٢٠١١، هو استخلاص الخبرات الفنية من طائفة متنوعة من التجارب المستمدة من بلدان المنشأ والعبور والمقصد بغرض زيادة فهم هذه المسألة والتحديات التي تواجه الدول في معالجتها. أما غايتها الشاملة، فكانت تتمثل في توفير منظور عالمي لمشكلة تهريب المهاجرين عن طريق البحر وفحص إطارها والتحديات التي تعترض معالجتها والتوصية بتدابير ملموسة لتعزيز تدابير التصدي لها.
- ٧- وتتضمن الورقة مقترحات للنظر والمناقشة استمدت من المناقشات العامة التي أجريت أثناء اجتماع فريق الخبراء والمشاورات التي أجريت مع السلطات والمنظمات المعنية.
- ٨- وعلاوة على ذلك، تقترح الورقة عددا من التدابير التي يمكن للسلطات الحكومية أن تتخذها لاكتشاف المهاجرين المهريين واعتراضهم وإنقاذهم وإنزالهم من السفن ومساعدتهم وحماية حقوقهم. بما يتفق مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وسائر الصكوك القانونية الدولية مثل الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر.
- ٩- وتُخصّص هذه الورقة أيضا الإطار التشريعي اللازم للتحقيق والملاحقة القضائية في حالات تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وأساليب التعرف على المهريين على متن السفن والحاجة إلى التحقيق مع المهريين العاملين على البر.

(1) انظر - [www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Issue-Papers/Issue\\_Paper\\_-\\_Smuggling\\_of\\_Migrants\\_by\\_Sea.pdf](http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Issue-Papers/Issue_Paper_-_Smuggling_of_Migrants_by_Sea.pdf)

١٠- ويشمل الباب الخاص بالمتع في الورقة أساليب معالجة الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين عن طريق البحر والتوعية بهذه الجريمة. وينظر أيضا في اعتراض سفن التهريب قبل الإقلاع والحاجة إلى تدابير وقائية، مثل تحسين أساليب البحث وجمع البيانات وتبادل المعلومات. ويبحث الفصل الخاص بالتعاون الدولي كيف يمكن للتعاون، على النطاقين الدولي والثنائي وفيما بين الهيئات، أن يساهم في التصدي لتهريب المهاجرين.

## باء- الأدوات المساعدة للدول الأطراف في مساعيها من أجل تعزيز سلامة وأمن وثائق السفر والهوية وتشجيع التعاون بين الدول الأطراف بغية وضع حد لإساءة استعمال وثائق السفر أو الهوية

١١- عملا بقرار المؤتمر ٥/٣، ومن أجل مساعدة الدول الأطراف على تعزيز سلامة وأمن وثائق السفر والهوية وتشجيع التعاون بين الدول الأطراف بغية وضع حد لإساءة استعمال وثائق السفر أو الهوية، نشر المكتب برنامج التدريب النمائطي المعنون *Introduction to Security Document Examination: Training Programme and Trainers' Guide* (مدخل إلى فحص الوثائق الأمنية: برنامج تدريب ودليل للمدرّين) (ST/NAR/44). وقد ساهم في إعداد هذه الأداة خبراء ومنظمات شريكة، من بينها الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس)، والمنظمة الدولية للطيران المدني وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

١٢- وتهدف هذه الأداة إلى مساعدة الدول على ما يلي: (أ) التوعية باستخدام وثائق الهوية المزورة؛ (ب) زيادة المعرفة بجوانب الصنع المشروع لوثائق الهوية؛ (ج) استحداث منهجيات لاستعراض وثائق الهوية المزورة والتعرف عليها؛ (د) استحداث منهجيات للتعرف على وثائق الهوية الأصلية المستخدمة في عمليات الاحتيال؛ (هـ) تحديد الأركان المعرفية للفحوص الجنائية الأساسية للوثائق فيما يتعلق بصنع الوثائق وكيفية تزييفها؛ (و) إدراج المفاهيم المقدّمة في برنامج نمائطي مرّن للتدريب.

١٣- ويشمل نطاق برنامج التدريب هذا تنمية معارف ومهارات وقدرات الفئات المستهدفة التالية، وهي:

(أ) مسؤولو الخطوط الأولى، مثل مسؤولي مراقبة الحدود، الذين تشمل مسؤولياتهم الفحص السريع لكمّ كبير من حوازات السفر وغيرها من وثائق الهوية. ويمكن

أن تشكل هذه الوثائق أساساً لإجراء تحقيق ما أو يمكن أن تستخدم كدليل إذا ما كانت مزورة أو كانت صحيحة ولكنها مستخدمة لأغراض احتيالية.

(ب) خبراء الفحص الجنائي للوثائق الذين ينمون خبراتهم الفنية الأساسية في مجال فحص الوثائق بهدف إثبات صحتها؛

(ج) موظفو القنصليات أو شؤون الجوازات الذين يفحصون جوازات السفر أو وثائق الهوية الثانوية وقيمون مدى صحتها من أجل إصدار الجوازات والتأشيرات وغير ذلك من وثائق السفر.

(د) موظفو إنفاذ القوانين وغيرهم من الموظفين الذين تشمل واجباتهم التحقق من صحة هوية الأشخاص الذين يستخدمون أشكالاً مختلفة من وثائق الهوية؛

(هـ) ممارسو العدالة الجنائية وغيرهم من المختصين ممن يتعاملون مع تقارير المختبرات الجنائية أو تقارير التحريات والتحقيقات أو الأدلة المستندية المحرزة خلال التحقيقات أو سير الإجراءات القانونية.

١٤- وجرى اختبار مجموعة الأدوات في بنما بهدف تعزيز قدرة الموظفين العاملين، مثل مسؤولي الخطوط الأولى وخبراء الفحص الجنائي للوثائق وأعضاء النيابة العامة، على استخدام أساليب فحص الوثائق الأمنية لمكافحة الجرائم المتعلقة بالهوية. ونظّم المكتب حلقتي عمل إقليميتين حضرهما مسؤولو الخطوط الأولى وخبراء الفحص الجنائي للوثائق وأعضاء النيابة العامة من كل من بنما وبليز والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا.

١٥- وعلاوة على ذلك، فقد نُظمت ثلاث حلقات عمل بشأن "تدريب المدربين" في بيرو والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا لمسؤولي الخطوط الأولى وخبراء الفحص الجنائي للوثائق وأعضاء النيابة العامة في كل من إكوادور وأوروغواي وباراغواي وبليز وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وسمحت حلقة العمل هذه بتبادل المعارف والممارسات الفضلى بشأن مسائل مختلفة تتراوح بين كشف الوثائق المزورة على الحدود وإجراءات المحاكمة، وروّجت تدابير لتعزيز التعاون الوطني والدولي.

١٦- وعلاوة على توفير معدات متقدمة للفحص الجنائي للوثائق، فقد نُظّم المكتب دورات تدريبية لمسؤولي الخطوط الأولى لتدريبهم على استخدام المعدات الجديدة، كما قدّم دورة استهلاكية أساسية في مجموعة مختارة من المطارات في بلدان الجنوب الأفريقي عن فحص الوثائق المزورة. وزادت هذه الدورات التدريبية من المعارف العامة والفهم العام لدى

مسؤولي مراقبة الحدود بشأن فحص الوثائق والوثائق المزورة. وهيأت الفرصة أيضا للموظفين من إدارات مختلفة للتدريب سويا ووضع معايير واستراتيجيات مشتركة للتعرف على الوثائق المزورة والتعامل معها.

### جيم - الفريق العامل المعني بمسألة تهريب المهاجرين

١٧ - عملا بالقرار ٣/٥، عقد الفريق العامل المعني بمسألة تهريب المهاجرين، الذي أنشأه المؤتمر، أول اجتماع له في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وشملت التوصيات التي اعتمدها طائفة واسعة من المسائل، كان من بينها التجريم والتحريات والتحقيقات والملاحقات القضائية والحماية والمساعدة والوقاية والتعاون الدولي والمحالات المقترحة للأعمال المقبلة. وتقرير الاجتماع منشور في الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2012/6.

### ثالثاً - أنشطة المكتب الداعمة لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

١٨ - منذ عام ٢٠١٠، والمكتب يقدم المساعدة التقنية إلى الدول على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في المجالات التالية: الوقاية والتوعية؛ وجمع البيانات والبحث؛ والمساعدة التشريعية؛ والتخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات؛ وتدبير نظم العدالة الجنائية؛ والحماية والدعم؛ والتعاون الإقليمي والدولي.

١٩ - وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، عقد المكتب اجتماعين للدول الأطراف من أجل تقديم استعراض شامل للأعمال التي ينهض بها في مجال المساعدة التقنية بهدف مساعدة الدول على تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ومن أجل مناقشة التحديات والأولويات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول.

### ألف - الوقاية والتوعية

٢٠ - في عام ٢٠١١، أنتج المكتب فيلما بغرض توعية وتدريب ممارسي العدالة الجنائية بعنوان "السبل والوسائل: التصدي الفعّال لمهربي المهاجرين"، كما أنتج مقطع فيديو قصير (فيديو كليب) للتوعية بجريمة تهريب المهاجرين. ودُبلج الفيلم إلى العربية والفرنسية وعُرض على ممارسي العدالة الجنائية في إطار أنشطة بناء القدرات.

٢١ - كما يعدّ المكتب حملة للتوعية في نيجيريا تتضمن تعيين سفير للنوايا الحسنة واستحداث أدوات رئيسية للتوعية وإعداد منسوجات مصممة خصيصا ومنشورات (كتيبات وملصقات) وشعار من أجل الحملة ووضع أناشيد لها.

٢٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، نظّم المكتب بالتعاون مع الحكومة المكسيكية مؤتمرا دوليا تحت عنوان "تهريب المهاجرين: التحديات القائمة وجوانب التقدم المحققة في تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو"، بهدف الترويج لتنفيذ البروتوكول في المكسيك وأمريكا الوسطى ووضع المسألة على جدول الأعمال السياسي الإقليمي. وشاركت وسائل الإعلام قبل المؤتمر وأثناء انعقاده، وأنتج المكتب فيلم فيديو للتوعية عمّمه على الشركاء الرئيسيين ووسائل الإعلام من أجل التوعية العامة بالمخاطر التي ينطوي عليها تهريب المهاجرين.

## باء- جمع البيانات والبحوث

٢٣- تحتاج الدول الأطراف إلى اكتساب معارف قائمة على الأدلة بشأن تهريب المهاجرين والأفعال ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي حتى تتخذ تدابير فعالة على بينة. ولكن قدرات الكثير من الدول الأطراف على جمع وتحليل البيانات المتصلة بهذه الجريمة محدودة بوجه عام. وقد استحدثت المكتب عددا من الأنشطة البحثية وأنشطة جمع البيانات لمساعدة الدول على توسيع دائرة علمها بهذه الجريمة.

٢٤- وأعدّ المكتب مجموعة من الاستبيانات لكي يستخدمها الباحثون عند إجراء بحوث ميدانية بشأن تهريب المهاجرين. ومن ضمن ما تهدف إليه هذه الاستبيانات جمع المعلومات عن اتجاهات الجماعات الإجرامية المنظمة وأساليب عملها ومدى تورطها في عمليات التهريب وأرباحها. وهذه الاستبيانات مصنفة حسب الفئات المستهدفة، التي من بينها المهاجرون المهربون والمحتملون، وموظفو إنفاذ القوانين، والمحامون، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية.

٢٥- وفي عام ٢٠١١، أصدر المكتب تقريرا بعنوان *The Role of Organized Crime in the Smuggling of Migrants from West Africa to the European Union* (دور الجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين من غرب أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي)،<sup>(٣)</sup> واستند في إعدادده إلى استعراض مكتبي وبحث ميداني أجري في السنغال ومالي والنيجر ونيجيريا، وسوف يتاح هذا التقرير باللغات الإنكليزية والبرتغالية والإسبانية. ومن بين الدراسات الأخرى التي نشرها المكتب دراسة استقصائية عن تهريب المهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، استند فيها إلى بحث ميداني أجري في إيطاليا والجزائر ومالطة ومصر واليونان، ومنها أيضا تقرير عن

(2) انظر [www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Report\\_SOM\\_West\\_Africa\\_EU.pdf](http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Report_SOM_West_Africa_EU.pdf).

تهريب المهاجرين في نيجيريا، ودراسة عن ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في الجنوب الأفريقي.

٢٦- كما نشر المكتب مجموعة من التقارير البحثية عن تهريب المهاجرين في آسيا. ويقدم أحدها استعراضاً لمواضيعاً لمشكلة تهريب المهاجرين في آسيا وثبتاً بـجغرافياً مشروحاً في هذا الشأن، وهو يوفر دراسة استقصائية بالغة الأهمية للمنشورات البحثية الصادرة في هذا الموضوع ويرصد الثغرات المعرفية في هذا الشأن. وينقسم التقرير إلى مجلدين: يتضمن أولهما استعراضاً لمواضيعاً عميقة للأدبيات المتصلة بكل بلد مشمول بالدراسة مصنفةً حسب المواضيع الرئيسية؛ أما المجلد الثاني، فيتضمن ثبوتاً بـجغرافياً مشروحاً. وأعدّ أيضاً فهرساً بالجهات القائمة بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والأنشطة المنقّذة في هذا الشأن، وذلك لرصد المعلومات الأساسية المتعلقة بالتدابير التي تتخذها الدول بشأن تلك الجرائم. وأخيراً، فقد وضع أيضاً تحليل شامل للمعاملات المالية المتصلة بتهريب المهاجرين من آسيا. ويفحص التقرير التدفقات المالية بين مختلف العناصر الضالعة في تهريب المهاجرين في آسيا وأوروبا.

٢٧- ويساعد المكتب مباشرة الدول على تنمية قدراتها على جمع وتحليل المعلومات المتصلة بتهريب المهاجرين. وفي إطار دعم مباحثات بالي الوزارية بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، استحدث المكتب آلية للإبلاغ الطوعي تستخدم في جمع المعلومات المتعلقة بتهريب المهاجرين والأفعال ذات الصلة بغرض تعزيز عمليات التحليل الاستراتيجي للاستئارة بها في وضع السياسات على كل من الصعيد الأقليمي والإقليمي والوطني. وهي آلية تعمل على الإنترنت بتكنولوجيا المعلومات وتيسر جمع البيانات المتعلقة بتهريب المهاجرين والأفعال ذات الصلة، بما يشمل الهجرة غير النظامية، وتبادلها واستخدامها لأغراض التحليل. ويكمّل هذه الآلية برنامجٌ للتدريب على التحليل العمليّ والاستراتيجي لتهريب المهاجرين، يتألف من ثلاث مراحل متصلة بالأهداف التالية: (أ) تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القوانين على التحليل العمليّ للحالات التي تنطوي على تهريب للمهاجرين من أجل دعم التحقيقات في هذا الشأن بطريقة فعالة؛ و(ب) تعزيز قدرة كل جهاز من أجهزة إنفاذ القوانين على التحليل الاستراتيجي لحالة تهريب المهاجرين في بلده، من أجل التعرف على الاتجاهات العامة والمخاطر والتهديدات ووضع سياسات إزاءها؛ و(ج) تعريف كبار المسؤولين الإداريين بما يمكن أن يتيح لهم التحليل العمليّ والاستراتيجي من فعالية في إسناد الأنشطة وتسييرها.



## جيم - المساعدة التشريعية

٢٨ - يلزم للدول الأطراف، حتى تتمكن من تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين تنفيذًا فعالاً، أن تجرّم أفعالاً محددة وأن تعتمد سلسلة من التشريعات أو التدابير الإلزامية، المبينة تفصيلاً في القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، المنشور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويوفر القانون النموذجي مجموعة شاملة من الأحكام لمساعدة الدول على اعتماد التشريعات المناسبة لتنفيذ البروتوكول، وقد روعيت المرونة في تصميمها بما يكفي للوفاء بالاحتياجات المحددة لمجموعة واسعة متنوعة من النظم القانونية. وقد وضع القانون النموذجي بالتشاور مع طائفة واسعة من الخبراء من بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويمكن الاطلاع عليه بخمس من لغات الأمم المتحدة الرسمية على الإنترنت.<sup>(٣)</sup>

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم المشورة والمساعدة القانونية لصانعي التشريعات والقضاة وأعضاء النيابة العامة من خلال تحليل الثغرات التشريعية وتنظيم حلقات عمل إقليمية للصياغة التشريعية. وأجري على وجه الخصوص تحليل للثغرات التشريعية في غرب أفريقيا (بور كينا فاسو والرأس الأخضر ونيجيريا) وشمال أفريقيا (الجزائر ومصر والمغرب) وآسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) والمكسيك وأمريكا الوسطى (بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) وشرق أفريقيا (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة مع استعراض عام للتشريع البوروندي وحيوتي وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر وموريشيوس) وفي باكستان وكولومبيا. وعلاوةً على ذلك، قُدِّمت المساعدة إلى ليبيا ونيجيريا وبلدان أمريكا الوسطى في استعراض مشاريع تشريعاتها وعُقدت حلقات عمل للتحقق من صحة التشريعات في كل من بور كينا فاسو والرأس الأخضر. وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان في آسيا الوسطى وشرق أفريقيا.

## دال - التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات

٣٠ - أصدر المكتب في عام ٢٠١١ *International Framework for Action to Implement the Smuggling of Migrants Protocol* (إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين)،<sup>(٤)</sup> وهو أداة تقنية أعدت من خلال التشاور مع الخبراء لدعم جهود الدول

(٣) انظر [http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Model\\_Law\\_SOM\\_A\\_ebook\\_V1052714.pdf](http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Model_Law_SOM_A_ebook_V1052714.pdf)

(٤) انظر [www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/migrant-smuggling/international-framework-for-action-to-implement-the-smuggling-of-migrants-protocol.html](http://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/migrant-smuggling/international-framework-for-action-to-implement-the-smuggling-of-migrants-protocol.html)

الأطراف في مجال التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات. وهو يعالج على نحو شامل التزامات الدول الأطراف المتعلقة بالأهداف الأربعة للبروتوكول بشأن المنع والملاحقة القضائية والتحقيق، والحماية والمساعدة، والتعاون والتنسيق، وهو يوفر خارطة طريق للتعرف على الثغرات التي تشوب تنفيذ البروتوكول.

٣١- وقام المكتب مؤخرا بوضع دليل لتقييم تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدي لتهديب المهاجرين بغية التعرف بصورة أفضل على احتياجات الدول الأطراف وتحسين العمل على تنفيذ البروتوكول. ويفحص هذا الدليل الجديد جوانب من قبيل الأطر القانونية، وآليات التنسيق الوطنية، والموارد البشرية وتنظيم الموظفين، والاستخبارات الجنائية، وصلاحيات التحقيق وإجراءاته، ومراقبة الحدود، ومسؤولية الناقل والدوريات البحرية، والملاحقة القضائية، والقضاء، والتعاون الدولي، ووثائق الأمن والسفر، وتدابير المساعدة والحماية، والوقاية والتوعية، والبحث وجمع المعلومات. وهو يتضمن بيانا بتدابير من أجل تقييم سبل التصدي لتهديب المهاجرين بالتشريعات والتحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية والإدارية ومن أجل دمج المعلومات والخبرات المستمدة من هذه التقييمات في استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية ناجحة.

٣٢- ويجمع نظام الإبلاغ الطوعي، الذي وُضع لدعم مباحثات بالي، المعلومات عن تهريب المهاجرين والأفعال ذات الصلة بغرض تعزيز عمليات التحليل الاستراتيجي لكي يستنار بها في وضع السياسات على كل من الصعيد الأقليمي والإقليمي والوطني. وقد فحصت أيضا البحوث المنفذة في نيجيريا والجنوب الأفريقي السياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية المعمول بها للتصدي لتهديب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

## هاء- التدابير المتخذة في إطار نظم العدالة الجنائية

٣٣- اعترف المؤتمر في قراره ٣/٥ بأهمية الأعمال التي نهضت بها أفرقة الخبراء في اجتماعاتها التي استضافها المكتب لوضع دليل تدريب متعمق بشأن التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها. وقد نشر هذا الدليل المستخدم كأداة للمساعدة التقنية في عام ٢٠١١<sup>(٥)</sup> للمساعدة على بناء قدرات الدول على التصدي الفعّال لتهديب المهاجرين. وقد وضع الدليل لاستكمال "دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين

(5) انظر [www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/migrant-smuggling/in-depth-training-manual-on-smuggling-of-migrants.html](http://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/migrant-smuggling/in-depth-training-manual-on-smuggling-of-migrants.html)

والملاحقة القضائية لمرتكبيه"<sup>(٦)</sup> ولتوفير رؤى متبصرة لفهم كيفية التحقيق في تلك الجرائم وملاحقة مرتكبيها. وقد تُرجم "دليل التدريب الأساسي" إلى الإسبانية مع تطويع نصه ليتواءم مع خصائص الواقع المحلي والاحتياجات المطلوبة في المكسيك وأمريكا الوسطى. كما يُستخدم الدليلان التدريبيان لدى بلدان معينة، مثل غانا، حيث كُيِّف مضمونه مع احتياجاتها وأُدمجت نماطيه في برامجها التدريبية. وتضاف إلى ذلك أداة تدريب أخرى تُعدُّ أول نميطة لبرنامج للتعليم الإلكتروني بشأن تهريب المهاجرين، وقد أُعدت لكي تصل إلى عدد أكبر من ممارسي العدالة الجنائية.

٣٤ - ونفذ المكتب طائفة من أنشطة بناء القدرات بالاستناد إلى الأدوات التدريبية التي استحدثتها، بما يشمل الفيلم التدريبي المعنون "السبل والوسائل وملحوظات المدربين"، لمساعدة الدول في سعيها إلى توعية ممارسي العدالة الجنائية وتعزيز قدراتهم في شمال أفريقيا وغربها وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وشارك بدور نشط في تقديم التدريب خبراء من الهيئات الوطنية (مثل شرطة الحدود الفرنسية ووكالة متخصصة في نيجيريا) والهيئات الإقليمية (مثل مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (اليوروبول)) والمنظمات الدولية (مثل الإنتربول).

٣٥ - ونُفذ، على سبيل الاختبار، برنامج لتدريب المدربين بالتعاون مع مسؤولي الهجرة في غانا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢. ويتألف البرنامج من مراحل للتوعية وللتدريب المتعمق ويُستكمل بحلقة عمل بشأن مهارات العرض والتقديم. وأتاح هذا تكوين مجموعة من المدربين لتدريب وحدات التنسيق الخاصة والموظفين ذوي الصلة على اكتشاف عمليات تهريب المهاجرين والتحقيق فيها بأساليب من بينها التعاون الدولي.

٣٦ - وأجري تقييم لاحتياجات التدريب في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١، وأعدت دورة تدريبية متخصصة عن الروابط بين تهريب المهاجرين وغسل الأموال ونفذت على نحو تجريبي في الكامبيرون في عام ٢٠١٢. وعُقدت حلقة عمل تدريبية إقليمية في عام ٢٠١٢ في كولومبيا من أجل محققى الشرطة وضباط الحدود المسؤولين عن التدريب على التصدي لتهريب المهاجرين. ونُظمت حلقات عمل تدريبية وطنية بنجاح من أجل موظفي أجهزة إنفاذ القوانين، ومن بينهم موظفو شؤون الهجرة وأعضاء النيابة العامة والقضاة في باكستان ومصر والمغرب وأماكن أخرى.

(6) انظر - [www.unodc.org/documents/human-trafficking/Basic\\_Training\\_Manual\\_e-book\\_E\\_Introduction\\_10-54402\\_June\\_2010.pdf](http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Basic_Training_Manual_e-book_E_Introduction_10-54402_June_2010.pdf)

## هاء- الحماية والدعم

٣٧- لقد أكد المكتب على أحد أهداف البروتوكول خلال استحداث أدوات وضع المعايير وفي إطار البناء المنهجي للقدرات، وهو: حماية حقوق المهاجرين. ومن بين الأنشطة المحددة المتصلة بهذا الجانب تنظيم عمليات لتقييم الصلة بين أجهزة العدالة الجنائية ومقدمي الخدمات للضحايا فيما يتعلق بتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص المتجر بهم والمهاجرين المهريين تعقبها حلقات عمل وطنية لفحص الممارسات الجيدة للاستفادة منها في بناء نظام لتوفير المساعدة والحماية للأشخاص المتجر بهم والمهاجرين المهريين في كينيا والهند.

## زاي- التعاون الإقليمي والدولي

٣٨- إن منع ومكافحة جرائم تهريب المهاجرين عبر الوطنية يتطلبان تدابير عبر وطنية. وقد وضع المكتب طائفة من الأدوات لتعزيز التعاون عبر الحدود وقام بتدريب ممارسي العدالة الجنائية على سبل تحسين الاستفادة من جوانب التعاون الرسمي وغير الرسمي وتعزيز التنسيق بين الأجهزة في التحقيق في حالات تهريب المهاجرين وملاحقة الجناة قضائياً.

٣٩- وتعزيزاً للتعاون الأقليمي والدولي، نظم المكتب مؤتمريين إقليميين، أحدهما في مالطة في نهاية عام ٢٠١٠ والثاني في المكسيك في عام ٢٠١١، وذلك بالتعاون مع السلطات في كل دولة من تلكما الدولتين الطرفين. وحضر المؤتمرين ممثلون عن دول من منطقة البحر المتوسط وأمريكا الوسطى إلى جانب خبراء من منظمات إقليمية وأقليمية وغير حكومية، وذلك لمناقشة اتجاهات تهريب المهاجرين وتحديد التحديات التي تعترض منعه والتصدي إليه، وحماية حقوق المهاجرين المهريين، والتعاون على تحقيق تلك الأهداف. وتبادل المشاركون المعلومات عن الممارسات الإيجابية التي جسدها التوصيات التي أسفر عنها المؤتمران.

٤٠- ويضاف إلى ذلك أن حلقات عمل مكرّسة لتعزيز قدرة ممارسي العدالة الجنائية على التعاون عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والأقليمي قد نظمت في عدة أماكن، منها باكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وشمال أفريقيا. وكانت حلقات العمل هذه تهدف إلى ما يلي: (أ) توفير المعارف والمعلومات والأدوات اللازمة لتيسير التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة؛ (ب) تحديد ومعالجة المسائل القانونية أو العملية التي تعيق التعاون الدولي الفعال في البلد أو المنطقة؛ (ج) توطيد الترابط الشبكي مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة؛ (د) استبانة ومعالجة المسائل المتصلة على وجه التحديد بالتعاون الدولي في التصدي للتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

٤١ - وانخرط المكتب في شراكات مع منظمات دولية وإقليمية بغية تعزيز فعالية مساعداته التقنية. وقد أبرم اتفاقات تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للسياحة والإنتربول، ومع وكالات إقليمية مثل اليوروبول واليوروبول وفرونتكس ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا. كما يشارك المكتب بدور نشط في مباحثات بالي، وهو من شركاء المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة i-Map الرامي إلى تحسين المعرفة بتهريب المهاجرين. كما يساهم المكتب بخبراته الفنية في عمل المنظمات الأخرى وفي تنفيذ برامج مشتركة مع مجموعة مختارة من المنظمات.

٤٢ - والمكتب أيضا عضو في الفريق العالمي المعني بالهجرة، ويتولى رئاسته خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢. ويتألف الفريق من ١٦ منظمة عضوا ويهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات وكفالة المزيد من الاتساق في وضع السياسات المتصلة بالهجرة والتنمية. ويعتزم المكتب، بصفته رئيسا للفريق، أن يضع خطة عمل للترويج لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويعمل مع المنظمات الأعضاء الأخرى على وضع تدابير متكاملة وشاملة للتصدي للجرائم المشمولة بهذين البروتوكولين.